في اليوم العالمي للطفل: احموا أطفال اليمن وأنصفوهم
وقف الانتهاكات وجبر الضرر وإشراك الأطفال في مسارات السلام

بمناسبة اليوم العالمي للطفل الذي يصادف 20 نوفمبر من كل عام، لا يزال أطفال اليمن يكابدون أصنافًا شتّى من **الانتهاكات الستّة الجسيمة** التي ترتكبها بحقهم أطراف النزاع، وفي مقدّمتها جماعة أنصار الله (الحوثيين). إن هذا اليوم يذكّرنا بأن يكون نقطة انطلاق مُلهِمة للدفاع عن أطفال اليمن وصون حقوقهم وتعزيزها والاحتفاء بها، غير أنّ الواقع يُظهر أنهم يعيشون واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية الممتدّة بفعل النزاع، وأن جزءًا كبيرًا من الحقوق المُقرّة لهم بموجب الإعلان العالمي لحقوق الطفل (1959) واتفاقية حقوق الطفل (1989) ما زال حبرًا على ورق.

الاحتياجات الإنسانية وسوء التغذية:
بعد عشر سنوات على التصعيد، تتزايد احتياجات الأطفال على نحوٍ مقلق. تُقدِّر مصادر أممية أن **نحو 9.8 مليون طفل** في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2025 ضمن أزمة تطال قرابة 19.5 مليون شخص من السكان. كما تفيد بيانات اليونيسف بأن **أكثر من 2.7 مليون طفل** يعانون من سوء تغذية حاد، وأن **نحو 49% من الأطفال دون الخامسة** يعانون من التقزّم المزمن بما يخلّف أضرارًا لا رجعة فيها على النمو المعرفي والجسدي. ReliefWeb+2The United Nations in Yemen+2

الخسائر في الأرواح والإصابات:
منذ عام 2015، تؤكّد الأمم المتحدة مقتل أو إصابة **أكثر من 11 ألف طفل** بالتحقق الأممي، مع ترجيح أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير نظرًا لصعوبة الوصول وتشتّت منظومات الرصد. الأرقام الموثّقة تعكس الحد الأدنى فقط. UNICEF+1

التعليم هدفٌ متكرر للهجمات والتعطيل:
تعرّض ما لا يقل عن **نحو 2,900 مدرسة** للتدمير أو الضرر أو الاستخدام لأغراض غير تعليمية خلال سنوات النزاع، وأسهم ذلك—إلى جانب عوامل أمنية واقتصادية—في إخراج **قرابة 4.5 ملايين طفل** من مقاعد الدراسة (طفل من كلّ خمسة تقريبًا خارج المدرسة). هذا الواقع يُضعف الحقّ في التعليم ويُفاقم الهشاشة جيلاً بعد جيل. UNICEF+2Sana'a Center For Strategic Studies+2

تجنيد الأطفال والالتزامات القائمة:
بالرغم من توقيع **الحكومة اليمنية** خطة عمل مع الأمم المتحدة عام **2014**، وتوقيع **الحوثيين** خطة مماثلة عام **2022** لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، إلا أن الممارسات الميدانية—ومنها استغلال المدارس والمساجد والمخيّمات الصيفية—لا تزال تُظهِر مخاطر مستمرة للتجنيد واستخدام القُصَّر. المطلوب الآن انتقال من التعهّدات إلى التنفيذ الصارم والشفاف. childrenandarmedconflict.un.org+1

ما وثّقه تحالف رصد (بيانات تشغيلية):
تحقّق **تحالف رصد** (عضو تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن) من **845** انتهاكًا جسيمًا ضد الأطفال خلال **2023** **أغسطس 2025** عمر المشروع بمرحلتيه الأولى والثانية): **636** حالة تجنيد، **47** اعتقال تعسفي، **64** إصابة، **33** قتل، **13** عنف جنسي، **48** هجومًا على المدارس، و**5** حالات حرمان من المساعدات. كما رصد تحالف رصد **7,490** حالة تجنيد أطفال خلال **2015–2025**. وفي المرحلة الثانية من المشروع (منذ أكتوبر 2024)، لوحِظ أن نسبة ارتكاب **الانتهاك الثاني** على الضحايا المرصودين بلغت **32%**، و**الانتهاك الثالث 5%** من بين **82** واقعة. يتكرّر القتل والتشويه غالبًا كأول نمط، يليه التجنيد ثم الاعتقال والهجمات على المدارس/المستشفيات ومنع المساعدات؛ بينما يطغى القتل يليه التجنيد كنمطٍ

ثانٍ على الضحية نفسها، ثم العنف الجنسي والاعتقال والهجمات، ويتنوّع النمط الثالث بين منع المساعدات والهجمات على المدارس.

يوصي الموقعون على البيان الأطراف اليمنية المعنية بالتالي :

أولًا: إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين):

- الوقف الفوري لجميع **الانتهاكات الست الجسيمة** بحقّ الأطفال، وإنهاء **تجنيد الأطفال** وإيقاف كافة أنشطة الاستقطاب، ومنع استخدام المدارس/المرافق الصحية لأغراض عسكرية.
- ضمان حرية وسلامة وصول المنظمات الإنسانية والمجتمعية والوكالات الأممية إلى الضحايا والمناطق المتضررة دون عوائق.

ثانيًا: إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا:

- الشروع بإصلاحات مؤسسية مُوجَّهة لعدالة الأطفال: **تفعيل نيابات ومحاكم الأحداث** وتعزيز سلطان السلطة القضائية وتسريع الفصل في قضايا الأطفال، ومواءمة التشريعات ذات الصلة مع المعايير الدولية.
- إنشاء/تفعيل **وحدات شرطية وقضائية متخصّصة بحماية الطفل**، ودعم تشغيل **دور ومراكز الأحداث** وتطوير مسارات الإحالة والدعم النفسي والاجتماعي.
- تسهيل وصول المجتمع المدني والوكالات الأممية إلى الضحايا والمناطق المتضررة، وإدماج **عدالة الأطفال** ومشاركة الأطفال/الناجين في أي **مسارات سلام** قادمة.

ثالثًا: إلى منظمات المجتمع المدني اليمني:

- تكثيف حملات التوعية بمخاطر التجنيد والانتهاكات الست، وتوسيع خدمات **الدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS)** للأطفال وأسرهم.
- التوثيق المستقل وفق معايير أممية، وإيصال صوت الضحايا للمحافل الدولية والآليات المختصة.

رابعًا: إلى الأمم المتحدة والمانحين:

- دعم إنشاء/تعزيز **آلية وطنية للتبليغ والإحالة** متوافقة مع الآليات الدولية، وربط التمويل بخطط زمنية قابلة للقياس لوقف الانتهاكات وحماية الأطفال، مع إعطاء **التعليم** أولوية كإجراء حماية أساسي (عودة آمنة للمدرسة، معالجة فجوات المعلّمين والبنية التحتية).

خاتمة

إن استمرار الحرب في اليمن هو العامل الأكثر تدميرًا لحقوق الطفل؛ فقد دفع إلى النزوح واسع النطاق، وأدّى لانهيار قطاعات التعليم والصحّة وزيادة هشاشة الأسر. لا يمكن حماية الأطفال وضمان مستقبلٍ آمن لهم إلا عبر **وقفٍ شاملٍ للعنف، ومساءلةٍ شفافةٍ للجناة، وبيئةٍ آمنة** تُعيد لهم حقّهم في الحياة والتعليم والرعاية والكرامة. إننا، المنظّمات الموقّعة، نلتزم بمناصرة حقوق الأطفال والعمل مع الشركاء والجهات الرسمية لتنفيذ هذه التوصيات على نحوٍ عاجل وفعّال.

الموقّعون:

1. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد)

2. منظمة مساءلة
3. مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية
4. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
5. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
6. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
7. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
8. منظمة رصد حقوق الإنسان
9. منظمة رابطة أمهات المختطفين
10. منظمة سام للحقوق والحريات
11. منظمة السلم والعدالة الاجتماعية
12. المنظمة الوطنية للحقوق والتنمية
13. منظمة مساواة للحقوق والحريات
14. منظمة عين لحقوق الإنسان
15. منظمة تقصي لحقوق الإنسان
16. منظمة شهود للحقوق والحريات
17. منظمة حماية للتوجه المدني
18. منظمة راصد لحقوق الإنسان
19. رايتس رادار لحقوق الإنسان